الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.12

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
21 December 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، الثلاثاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة كريتشلاو . . . . . (غيانا)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-53933X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد حنيف (ماليزيا)، تولت رئاسة الجلسة نائبة الرئيس السيدة كريتشلاو (غيانا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/66/38 و ٩٩ و ١٨١ و ٢١٢ و ٢١٥)

(ب)تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع) (A/66/211)

١ - **السيدة الرائيسي** (عُمان): قالت إن المرأة العمانية، خلال العقود الأربعة الماضية حققت إنجازات كثيرة في الميادين السياسية والإنمائية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية. ويمنح التشريع العماني المتصل بقضايا المرأة، المنبثق عن الشريعة الإسلامية السمحاء، المرأة جميع حقوقها، مما يمكّنها من لعب دور في التنمية جنبا إلى جنب مع الرجل، ويعزز دورها الوطني في مختلف مجالات العمل. وتسمح الشريعة أيضا للمرأة بأن تحقق تقدما ملحوظا في الحياة البرلمانية، مما يمكّن المرأة ويعزز مشاركتها في عملية صنع القرار، كما يمكّنها من الوصول إلى مناصب السلطة، التي تعتبر جزءا أساسيا من تحقيق المساواة بين الجنسين.

٢ - وأضافت أن المرأة العمانية شغلت مناصب حكومية وإدارية عالية. ومن بين الأنشطة المضطلع بها في يوم المرأة الوطني في عمان حلقات تدريبية، وموائد مستديرة، ومعارض، وحفلات تكريم للمرأة الرائدة في مجال التنمية. وقد اعتمد بلدها عددا من التدابير التشريعية لحماية وضمان احترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، استنادا إلى مبادئ المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، والحقوق والمسؤوليات المتساوية بين جميع المواطنين كما هو محدد في القانون الأساسي العماني. وبالإضافة إلى ذلك، صدقت الحكومة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٦، وقدمت تقريرها الأولي بموجب الاتفاقية في عام ٢٠٠٩.

٣ - و عندما أصبحت المرأة منذ عام ١٩٩٧ مؤهلة للانتخاب في مجلس الشورى، ارتفعت نسبة النساء المنتخبات ارتفاعا هائلا، وهناك في الوقت الراهن ١٥ امرأة يخدمن في مجلس الدولة الذي تعين الحكومة أعضاءه. ووفقا لاقتناع بلدها بأن احترام المرأة هو بمثابة حماية المجتمع فإنه لم يدخر أي جهد لضمان حقوق المرأة في خطط التنمية.

٤ - **السيد أرشوندو** (دولة بوليفيا متعددة القوميات): قال إن النساء يشكلن نصف أعضاء الحكومة الرئاسية البوليفية، وأكثر من ٣٠ في المائة من أعضاء الهيئة التشريعية. ويلزم القانون الأحزاب السياسية بتقديم مرشحين من النساء والذكور بالتناوب. وقد عمل بلده بصورة حثيثة لإدماج المنظور الجنساني في الخطط الإنمائية الوطنية ولتعزيز دور المرأة. وتم إدراج مبادئ المساواة بين الجنسين في المادة ٢٥ من الدستور البوليفي الجديد.

٥ - وأضاف أنه من بين الحقوق المضمونة الحق في حياة خالية من العنف ضد المرأة؛ وحصول المرأة على التعليم والعلاج الطبي والأمن الاجتماعي؛ والحق في ملكية الموارد الطبيعية والأراضي. ودعا قانون التعليم الجديد الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى التخلص من النزعة الأبوية في التعليم، وإعمال حقوق الإنسان، والقضاء على العنف. وبموجب المادة ٤١ من الدستور، الأمومة الآمنة والمجانية قبل الولادة وبعدها، والرعاية الخاصة أثناء الحمل وعند الولادة

مضمونتان. ويتم منح قسائم مجانية للنساء اللاتي يقبلن إجراء فحوصات طبية ورقابة صحية لأنفسهن ولأطفالهن.

٦ - وتلزم المادة ٣٣٨ من الدستور بالاعتراف بالقيمة الاقتصادية للعمل المترلي. ومن الضروري تغيير الاعتقاد بأن العمل المثمر الوحيد هو العمل الذي يتم الاضطلاع به مقابل أجر. ومن أجل القضاء على القوالب النمطية المتحيزة ضد المرأة في مكان العمل، تطالب الحكومة وسائل الإعلام بأن تقدم معلومات أكثر عن حقوق المرأة، وتؤكد على ضرورة القضاء على العنف ضد المرأة.

٧ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): قال إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم منذ اعتماد إعلان بيجين، لا تزال المرأة الريفية في البلدان النامية تعيش في ظروف قاسية، وتتحمل عبء الإنتاج الزراعي بدون حماية قانونية أو حق في ملكية الأراضي. ومن الأمور الملحة توسيع نطاق ما يتاح لها من خدمات محلية، وفرص عمل، وحقوق في الأرض، وتكنولوجيات. وبما أن الزراعة هي عماد الاقتصاد الإثيوبي، فإن وضع المرأة الريفية والتحديات الإنمائية التي تواجهها تتسم بأهمية خاصة.

٨ - وأضاف أن برنامج الأمن الغذائي، وبرنامج تنمية الطاقة الوطنية من بين المبادرات التي تم الشروع فيها، بالإضافة إلى تسجيل ملكية الأراضي، وتشجيع المشاريع المتناهية الصغر والمشاريع الصغيرة. وشملت المبادرات الأخرى تحسين فرص الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية فضلا عن تحسين نوعيتها، والحد من الوفيات النفاسية، وزيادة التحاق الإناث بالمدارس وبقائهن فيها.

٩ - **السيد أسكاروف** (أوزبكستان): قال إن أولويات حكوماته العليا تشمل ضمان الحماية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي والمادي للأمهات والأطفال، والمشاركة المتزايدة للمرأة في الإصلاحات الوطنية. وأدت الإصلاحات الانتخابية الأخيرة إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة عن طريق نظام للحصص يشترط أن تمثل النساء ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من جميع المرشحين من النواب الذين تقدمهم الأحزاب السياسية. وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فازت النساء بنسبة ٢٢ في المائة من مقاعد مجلس النواب في البرلمان، و ١٥ في المائة من مقاعد مجلس الشيوخ. وتعمل مئات من النساء على جميع مستويات الحكومة، وآلاف منهن ناشطات في الأحزاب السياسية. وتشارك العديد من النساء في المنظمات غير الحكومية، وفي المجالس النسائية المرتبطة بالحكومات المحلية.

١٠ - وأضاف أنه تم التركيز بصفة خاصة على دعم النساء صاحبات المشاريع مما أدى إلى تزايد عدد المزارعات وصاحبات المشاريع اللاتي يحصلن على قروض متناهية الصغر. وإن الاستقلال المالي الذي حققته المرأة عن طريق أنشطتها التجارية عزز دورها في المجتمع وفي تربية الأطفال. كما أن تعليم المرأة مجال آخر تم التركيز عليه، فأصبحت النساء يمثلن أكثر من نصف جميع الطلاب في النظام التعليمي، ونسبتهن كبيرة أيضا بين هؤلاء الذين يسعون للحصول على شهادات متقدمة، والعمل في المجال العلمي.

١١ - وقال إن معدل الوفيات النفاسية ومعدل وفيات الأطفال، وهما مؤشران رئيسيان لمعرفة مستوى الرفاه الوطني والاجتماعي والاقتصادي، انخفضا بمقدار النصف بفضل النمو الاقتصادي المستقر، كما أن إنفاق الحكومة على البرامج الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة قد ازداد خمسة أضعاف. ويجري الاضطلاع ببرنامج وطني واسع النطاق لتعزيز صحة الأم والطفل، من خلال ضمان المساواة في الحصول على الخدمات الصحية لسكان الريف والحضر، وإنشاء نظام جديد للمساعدة الطبية الطارئة، وتأسيس مراكز طبية متخصصة، والقيام برصد للأوبئة وحملات تطعيم واسعة النطاق.

١٢ - ومضى يقول إن أوزبكستان كانت الرائدة في إنشاء ظروف مواتية للمرأة والأم، واعترفت اليونيسيف بها على أنها نموذج إقليمي لتنفيذ برامج حماية الأم والطفل. وسوف يتم تنظيم ندوة دولية حول نموذج أوزبكستان الوطني لحماية صحة الأم والطفل في وقت لاحق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٣ - وقال إن حكومته تدعم التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة وفقا لنتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين. وترحب حكومته أيضا بإنشاء هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة التي ينبغي أن تلعب دورا رئيسيا في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المعايير الدولية لحماية حقوق المرأة.

١٤ - **السيدة أمبروز** (كندا): قالت، متحدثة باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا، إنها تؤكد على أنه لا يمكن معالجة مسألة العنف ضد النساء والفتيات بدون مشاركة نشطة من الرجال والفتيان. وتدعم مجموعة أستراليا وكندا ونيوزيلندا تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن وغير ذلك من الالتزامات فيما يتعلق بهذه المسألة. ومن شأن نهج قائم على حقوق الإنسان وزيادة تعزيز وحماية حقوق المرأة أن يحد من المعدل العالمي العالي غير المقبول للوفيات النفاسية وأمراض المرأة.

١٥ - وأضافت أن المستويات العالية للتمييز الذي لا تزال تعاني منه النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم مدعاة للقلق. ويتعين على الدول الأعضاء اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك مشاركة الرجال والفتيان لتحسين مركز المرأة والفتيات، لا سيما فيما يتعلق بالسلامة، والرفاه الاقتصادي، ومركزها في المجتمع. وتسعى مجموعة دول أستراليا وكندا ونيوزيلندا إلى الحصول على دعم جميع الدول الأعضاء لإنشاء يوم دولي للفتاة من أجل مكافحة التمييز المستمر بين الجنسين والحواجز التي تحول دون تنمية المرأة والفتيات.

١٦ - **السيدة حسن** (جيبوتي): قالت إن المساواة بين الجنسين مضمونة في دستور جيبوتي، وكانت في صميم عمل الحكومة لمدة تزيد عن عقد من الزمن. وتم الإعراب عن التزام بلدها بإدماج المرأة في التنمية من خلال انضمام حكومتها إلى جميع الاتفاقات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز حقوق المرأة.

١٧ - وأضافت أنه تم في عام ١٩٩٩ إنشاء وزارة شؤون المرأة والأسرة والرفاه من أجل الإشراف على القضاء على التفاوت بين الجنسين. وكان موضوع تمثيل المرأة في السياسة وفي صنع القرار محل إصلاحات تشريعية مختلفة: إدخال نظام الحصص الأمر الذي يشترط أن يشغل ما لا يقل عن ١٠ في المائة من أي من الجنسين مناصب انتخابية ومناصب حكومية عالية، واعتماد استراتيجية وطنية لإدماج المرأة في التنمية وصدور مرسوم رئاسي يشترط أن يشغل ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من أي من الجنسين وظائف حكومية عليا. وتشكل النساء في الوقت الراهن ١٤ في المائة من أعضاء البرلمان الوطني، ويشاركن في الانتخابات المحلية، ولديهن مقاعد في المجالس الإقليمية والبلدية.

١٨ - وعلى الرغم من التحسن في التحاق الإناث بالمدارس منذ عام ٢٠٠٠، ما زالت المشاكل قائمة في المناطق الريفية بين الفقراء. ومن بين الخطوات المتخذة، إقامة يوم وطني لتعليم الفتيات (١١ كانون الأول/ديسمبر)، وإنشاء ''منح للفتيات'' لتشجيعهن على التسجيل في المدارس، وتوزيع المواد الغذائية على الأسر الريفية التي ترسل بناتها إلى المدارس، وتشييد عنابر للنوم وكافتيريات في المناطق الداخلية النائية لطالبات التعليم الثانوي. وتم اتخاذ خطوات لتخفيف النقص في التعليم النظامي والحد من الأمية بين النساء.

١٩ - وأضافت أن الحكومة تقوم بحملات إعلامية وحملات توعية بشأن القوانين والإجراءات الرامية إلى حماية المرأة من العنف. فلا تزال الممارسة التقليدية لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى أكثر أنواع العنف انتشارا ضد المرأة في جيبوتي. ويتم اتخاذ التدابير التعليمية والقانونية من أجل الحد من هذه الممارسة. وقد وضعت الحكومة سياسة عامة جنسانية وطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٢ ترمي إلى تغيير السلوك وتحقيق التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٠ - **السيد روتيلو** (الأرجنتين): أكد على أهمية مشاركة المرأة النشطة والقائمة على المساواة في المجال العام في الأرجنتين. وقد حسنت تدابير التمييز الإيجابي، مثل قانون الحصص لعام ١٩٩١، شغل المرأة مناصب في القضاء وفي السلطة التنفيذية في الحكومة مما زاد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

٢١ - وأضاف أنه اعتبارا من عام ٢٠٠٩، وصلت نسبة النساء الأرجنتينيات المشاركات في الحياة العامة أعلى نسبة في العالم، فـ ٣١ في المائة من الوزارات الوطنية على رأسها امرأة، و ١٧ في المائة من الإدارات والإدارات الفرعية على رأسها امرأة، كما تشغل المرأة ٣٨,٥ في المائة من مقاعد مجلس النواب و ٣٥,٢ في المائة من مقاعد مجلس الشيوخ. وأدى ذلك إلى اتخاذ تدابير لحماية وتعزيز حقوق المرأة كما أدى إلى سن قوانين متنوعة تتعلق بنوع الجنس.

٢٢ - **السيدة شتيغليتش** (سلوفينيا): قالت إن حكومتها تؤيد جميع الجهات الفاعلة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة التي اعتمدت خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، والفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان والمعني بمكافحة التمييز ضد المرأة في التشريع والممارسة. ونظرا لأن المرأة كانت في طليعة المظاهرات أثناء ''الربيع العربي''، يتعين على النساء في البلدان المعنية أن تلعب دورا مساويا في عمليات صنع القرار في بلدانهن. وينبغي الإنصات إلى صوت المرأة بخصوص جميع القضايا العالمية، بما في ذلك مكافحة التمييز على أساس الجنس وأشكال التمييز الأخرى فضلا عن العنف ضد المرأة.

٢٣ - وأضافت أن سلوفينيا تعلق أهمية كبيرة على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنشطتها التي تضطلع بها في مجال السياسة الخارجية والتعاون في مجال التنمية، وتولي سلوفينيا في نفس الوقت اهتماما خاصا بمشاركة المرأة في الأنشطة المتصلة بالسلام وحماية المرأة والفتاة أثناء النزاعات وبعدها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمدت سلوفينيا خطة عمل وطنية لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وأيدت قرار مجلس الأمن ١٣٦٠ (٢٠١٠)، والقرارات السابقة المتعلقة بالعنف الجنسي في النزاعات، كما أيدت عمل الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون.

٢٤ - **السيدة سودوف** (منغوليا): قالت، مؤكدة التزام بلدها بإعلان ومنهاج عمل بيجين، ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى، إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة نقطتان مركزيتان في جدول أعمال التنمية في منغوليا. وقد تم إحراز تقدم فيما يتعلق بضمان المساواة في مجال العمل والحد من الوفيات النفاسية، غير أن التقدم كان بطيئا فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة في مستويات صنع القرار. فقانون عام ٢٠١١ المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين يشترط بأن تشغل النساء ٤٠ في المائة من وظائف الخدمة المدنية، ويمنع التمييز في مجال التعيينات والترقيات والأجور، وفي الحصول على التعليم والمنح الدراسية. ومن المقرر أن يناقش البرلمان في دورة

خريف عام ٢٠١١ مشروع قانون انتخابات يتضمن تحديد حصص للنساء المرشحات.

٢٥ - وقالت إن منغوليا تعرب عن سرورها لأن لجنة مركز المرأة سوف تعطي الأولوية لموضوع تمكين المرأة الريفية ودورها في دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠١٢، وتؤيد التوصية التي تدعو إلى إدراج منظور النساء الريفيات والنساء من السكان الأصليين في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في البرازيل.

٢٦ - **السيدة طوق** (لبنان): قالت في معرض إشارتها إلى التأثير الإيجابي للمساواة بين الجنسين في مجال التنمية، ومنع النزاعات، والإعمار بعد انتهاء النزاعات، والمصالحة، إن هناك حاجة إلى وجود استراتيجية شاملة لتمكين المرأة والفتاة. وقد شاركت النساء العربيات بنشاط في التحركات الأخيرة التي تدعو إلى إدخال إصلاحات ديمقراطية في بلدانهن، وطالبت بلعب دور أكثر بروزا في تحولات مجتمعاتهن.

٢٧ - وفي السنوات الأخيرة، عدّل البرلمان اللبناني قانون العمل، والضمان الاجتماعي، والقوانين المصرفية لتعزيز المساواة بين الجنسين في هذه المجالات. واعتمدت حكومتها أيضا تدابير إجرائية تفيد المرأة، مثل توفير الرعاية الصحية الإنجابية في إطار نظام الرعاية الصحية الوطني. وتم الشروع في وضع استراتيجية حكومية مدتها ١٠ سنوات تعالج المشاكل الرئيسية التي تواجه المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم شبكة تنسيقية من المنظمات غير الحكومية اللبنانية بالعمل من أجل مكافحة سوء معاملة الأطفال، والعنف الجنسي، والاتجار بالمرأة، وذلك في شكل حملات توعية على الصعيد الوطني بالإضافة إلى الضغط على الحكومة لتعديل التشريعات في هذه المجالات.

٢٨ - وأضافت أن لبنان أنشأ أيضا لجنة حوار لبنانية - فلسطينية لمعالجة مجموعة القضايا التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما في مجالي التعليم والعمل. وفي الختام، قالت إن وفدها يؤكد على أهمية ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف للمرأة التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي، وملاحقة جميع منتهكي هذه الحقوق.

٢٩ - **السيد أوليباري** (كوستاريكا): قال إن بلده عمل على نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واعتمد سياسة وطنية تتعلق بالمساواة بين الجنسين والتكافؤ لفترة عشر سنوات ٢٠٠٧-٢٠١٧. وفيما يتصل بتعزيز مفهوم الرعاية كمسؤولية اجتماعية، أنشأ شبكة وطنية لرعاية الأطفال والتنمية. وتمثل النساء ٤٠ في المائة تقريبا من البرلمانيين، وانتخب البلد أول رئيسة في عام ٢٠١٠. وتم إدراج شرط المساواة من حيث العدد في الانتخابات التشريعية الأخيرة. وتدعم كوستاريكا دور هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة في خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، فضلا عن التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/211) ومفادها أن جميع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تعمم بشكل كامل المنظور الجنساني في جميع القضايا التي تنظر فيها.

٣٠ - وأضاف أن بلده قلق قلقا بالغا بسبب الانتشار غير المقبول للعنف ضد المرأة، وشدد على ضرورة مكافحة العنف ضد العاملات المهاجرات والاتجار بالمرأة والفتاة. وإن المساواة العامة وتمكين المرأة أمران ضروريان للتنمية، ولمكافحة استبعاد المرأة الاجتماعي. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر بتأنيث الفقر، ومما يثير القلق، وضع المرأة الريفية، ونساء الشعوب الأصلية، والمرأة من أصل أفريقي، والمرأة المعاقة. وينبغي أن يستمر العمل في تعزيز تمكين المرأة الاقتصادي وضمان إتاحة دخولها سوق العمل والحصول على عمل لائق.

٣١ - **السيد العتيبي** (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده اتخذ تدابير لتعزيز النهوض بالمرأة السعودية في خططها الإنمائية، بما في ذلك ضمان تعليمها على جميع المستويات وضمان وصولها إلى أعلى المراتب في الحكومة، ومشاركتها في القوى العاملة. كما يتم بذل الجهود لإنشاء وحدات تعمل فيها النساء في جميع الهيئات الحكومية التي تعالج شؤون المرأة، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتعزيز مشاركتها في التمثيل السياسي على مستوى البلديات والمستوى الوطني.

٣٢ - وأضاف أن المرأة السعودية نشطة في الوقت الراهن في مختلف مجالات الحياة العامة داخل المملكة وخارجها، بما في ذلك في المجالات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والطبية. وإن أحد عشر عضوا في المجلس الاستشاري هم من النساء، كما حدثت زيادة حثيثة في عدد نساء الأعمال في السجلات التجارية. وتدير المرأة عدة منظمات غير حكومية سعودية بارزة نشطة في مجالات مثل مكافحة العنف المترلي، وتنسيق العمل الإنساني التطوعي، وتعزيز حقوق المرأة والطفل.

٣٣ - ومضى يقول إنه من بين مناصب الزعامة التي تشغلها المرأة محليا منصب نائب وزير التعليم ومنصب مدير جامعة. وعلى الصعيد الدولي، مثّلت المرأة السعودية البلد في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفي لجنة حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، تم اختيار المملكة العربية السعودية عضوا في هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة.

٣٤ - **السيد غومينـدي** (موزامبيق): قال إنه يعيد تأكيد التزام بلده بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين، وبمعالجة المشاكل الرئيسية التي تمس المرأة - الفقر والعنف والتمييز. ويتعين للاستراتيجيات المعنية بالمساواة بين الجنسين إعطاء الأولوية للنهوض بالمرأة، وتعليم الفتيات، وتمكين المرأة اقتصاديا، وتمثيلها في عملية صنع القرارات.

٣٥ - وأضاف أن مبدأ المساواة بين الجنسين مكرس في دستور بلده. وقد سجلت موزامبيق زيادة في تسجيل الفتيات في جميع مستويات التعليم ومواصلتهن الدراسة. وتشجع الاستراتيجيات والسياسات الحكومية مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار. وتمثل النساء ٣٠ في المائة من أعضاء البرلمان، وهناك ثمانية أعضاء في مجلس الوزراء أو الحكومة من النساء.

٣٦ - ومضى يقول إن موزامبيق ترحب بقرار لجنة وضع المرأة المتمثل في التركيز على تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع بوصف ذلك موضوعا ذا أولوية في عام ٢٠١٢. وهي تقدر مختلف أنواع الدعم الذي تقدمه في هذا المجال منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وحكومة النرويج.

٣٧ - **السيدة كريم** (ملاوي): قالت إن بلدها طرف في مختلف الالتزامات الإقليمية والعالمية، وأدرج المنظور الجنساني في جميع جهوده الإنمائية، ولديه سياسة جنسانية وطنية وبرنامج جنساني وطني. وفي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٠٩، ازدادت نسبة النساء البرلمانيات من ١٤ في المائة إلى ٢٢ في المائة. ويجري تطوير مواد للتدريب في المجال الجنساني. كما يتم بذل الجهود لرفع شأن المرأة من أجل شغلها مناصب صنع القرارات ومعالجة مسائل تهمها.

٣٨ - وأضافت أنه يجري استعراض القوانين الجنسانية التي تتناول الممتلكات، والزواج، والطلاق، والعلاقات الأسرية، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني، وإدارة الموارد البشرية. وقد غيّر برنامج ملاوي للإعانات الزراعية حياة كثير من النساء الريفيات.

٣٩ - ومضت تقول إنه تم اتخاذ تدابير لزيادة الوعي بالعنف بوصفه جريمة وانتهاكا لحقوق الإنسان، ومن بين هذه التدابير إنشاء وحدات دعم الضحايا في مراكز الشرطة، ووضع برنامج وطني في عام ٢٠٠٧ لمكافحة العنف القائم على الجنس، وسن قانون منع العنف المترلي في عام ٢٠٠٦. وتم نشر موظفين مسؤولين عن حماية الأطفال لضمان حماية حقوق الطفل. كما تم تنفيذ سياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية في مختلف المنظمات العامة والخاصة وغير الحكومية فيما يتعلق بملكية الأرض، والمواصلات، والصحة الإنجابية.

٤٠ - **السيدة تاي ليليان** (سنغافورة): قالت إن مبدأ الجدارة مبدأ توجيهي في مجتمع سنغافورة، ذلك أن التقييدات المكانية للبلد أعطت أهمية لتعظيم إمكانيات كل فرد. وقد تم إدخال تعديلات تشريعية لحماية المرأة والفتاة من الاستغلال الجنسي التجاري، وتعزيز معالجة الحالات المتعلقة بحماية الأطفال. وفي أعقاب التطورات الملحوظة في ممارسة الشريعة في بلدها، ضيقت سنغافورة من نطاق تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واستحدثت تدابير لتعزيز حماية العاملات المهاجرات، ومواصلة مكافحة الاتجار بالأشخاص.

٤١ - ومضت تقول إن النهج العام الذي تتبعه سنغافورة للنهوض بمركز المرأة يتضمن فرص متساوية للحصول على التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا. والتعليم إجباري خلال السنوات الست الأولى من التعليم الابتدائي. وإن معدل محو الأمية في سنغافورة بين النساء يبلغ ٩٣,٨ في المائة. وتشكل النساء أكثر من نصف الطلاب الجامعيين المتفرغين. وفي عام ٢٠١٠، استفادت نسبة ٣٠ في المائة من المقيمات والعاملات في القوى العاملة من الأنشطة التدريبية والتعليمية المتصلة بالعمل، مقارنة بنسبة ٢٨ في المائة للمقيمين من الذكور.

٤٢ - وقالت إن نساء كثيرات يخترن العمل خارج المترل. وفي عام ٢٠١٠، مثّلت النساء ٥٦,٥ في المائة من القوى العاملة مقارنة بنسبة تقل عن ٣٠ في المائة في السبعينات. وتتمتع المرأة السنغافورية بنفس الفرص التعليمية والاقتصادية والسياسية ومعايير الرعاية الصحية التي يتمتع بها الرجل. والواقع أنه خلال السنوات العشر الماضية، كانت نسبة النساء الناشطات اقتصاديا واللاتي يتبعن برنامجا تدريبيا أعلى من نسبة الرجال.

٤٣ - **السيدة الصريدي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن دستور بلدها يضمن مساواة المرأة بالرجل من حيث جميع الحقوق والمسؤوليات، وعلى رأسها الحق في العمل، والضمان الاجتماعي، والملكية، وإدارة الممتلكات، والتعليم، والصحة، والمساواة في الأجور. وإن الإمارات العربية المتحدة بوصفها طرفا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سنّت تشريعا يضمن إجازة الأمومة والرعاية الصحية، بالإضافة إلى إنشاء آليات وطنية للإشراف على شؤون المرأة والطفل.

٤٤ - وأضافت أن الإمارات العربية المتحدة حققت الأهداف الإنمائية للألفية من حيث المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة في جميع المجالات. ووفقا لدليل التنمية المرتبط بالجنس الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، جاء ترتيب بلدها في المرتبة ٤٣ مما مجموعه ١٧٧ بلدا، وفي المرتبة ٢٩ في العالم فيما يتعلق بمقياس تمكين المرأة، وهو أفضل ترتيب في العالم العربي.

٤٥ - ومضت تقول إن النساء يمثلن في الإمارات العربية المتحدة أكثر من ٢٠ في المائة من العاملين في المجلس الوطني الاتحادي و ٤٦ في المائة من الناخبين. والنساء ممثلات أيضا في الخدمة الدبلوماسية، وفي الميدانين التقني والمهني، وفي الوظائف الحكومية والمنظمات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، شجعت الحكومة النساء على العمل في قطاعي الأمن والجيش.

٤٦ - وقالت إن بلدها بوصفه عضوا في مجموعة الأصدقاء المتحدين ضد الاتجار بالبشر وبوصفه عضوا في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد قانونا ضد الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٦، وهو أول قانون من نوعه في المنطقة. كما أن الإمارات العربية المتحدة مساهم رئيسي في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالبشر، وسنت قوانين تعاقب الاغتصاب والبغاء والتحريض على الفسق. وفيما يتعلق بالخدمة في المنازل، وضعت حكومتها في عام ٢٠٠٧ معايير إلزامية في شكل عقد موحد للعاملين في الخدمة المترلية لتنظيم حقوق العاملين في المنازل وواجباتهم.

٤٧ - وأضافت أن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على تطوير وتحسين مستوى المعيشة في المناطق النائية، مع التركيز بصفة خاصة على إمكانية حصول المرأة على خدمات ذات نوعية مشابهة للخدمات التي يحصل عليها الناس في المدن، ومن ثم إنشاء مراكز للتنمية الاجتماعية في هذه المناطق. ويمنح القانون أيضا للمرأة حقوقا متساوية في الحصول على قروض وائتمانات زراعية من الدولة بهدف دعم المزارعين. وفي سياق الدعم المستمر للنهوض بالمرأة في كل أنحاء العالم، أعلنت الإمارات العربية المتحدة عزمها على التبرع بمبلغ خمسة ملايين دولار لهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة.

٤٨ - **السيدة سانشيز دي كروز** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن وزارة شؤون المرأة تعزز النهوض بالمرأة وتمكينها في الجمهورية الدومينيكية. وقد نظمت الوزارة حملة ترمي إلى الخفض التدريجي للعنف المترلي والعنف ضد المرأة. ويجري إصلاح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لكي يشمل مفهوم قتل الإناث، وظاهرة العنف ضد المرأة، ومبدأ عدم المصالحة في حالات العنف. وقد تم افتتاح وحدة جديدة للرعاية الشاملة تستفيد منها ضحايا العنف، كما تم تعزيز شبكة لأماكن الإيواء واللجوء، بالإضافة إلى زيادة عدد العاملين المهنيين والوسائل اللوجستية.

٤٩ - وأضافت أن ''مشروع الموز'' الذي يجري تنفيذه في ثلاثة أقاليم يرمي إلى تعزيز قدرات المرأة ودخولها عالم المشاريع في القطاع الإنتاجي، وتسهيل حصولها على الائتمانات الزراعية والتكنولوجيا. وشرعت الجمهورية الدومينيكية في وضع خطة وطنية لمنع الحمل بين المراهقات ومعالجة مشكلة الحمل المبكر الذي يحول دون إمكانية المرأة الشابة من تحرير نفسها من دوامة الفقر. وقد تم تأليف لجنة لحماية المهاجرات ليشكلن مجموعة في الوكالات الحكومية التي تعالج الاتجار والتهريب.

٥٠ - وفيما يتعلق بتمثيل المرأة في الحكومة، تمثل النساء ٩ في المائة من الأعضاء في مجلس الشيوخ، و ٢٠ في المائة من النواب، و ٤٠ في المائة من الممثلين في برلمان أمريكت الوسطى، و ٧ في المائة من رؤساء البلديات، و ٤ في المائة من مديري المقاطعات البلدية، و ٩١ في المائة من نواب رؤساء البلديات، و ٣٣ في المائة من أعضاء المجالس. وإن هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة هي الأداة الرئيسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل أنحاء العالم. ويدعم بلدها دعما كاملا القرار الذي ينص على ضرورة أن يكون هناك وجود استراتيجي في أقل البلدان نموا وفي البلدان ذات الدخل المتوسط، والبلدان التي تمر بحالات الصراع.

٥١ - **السيدة رومولوس** (هايتي): قالت إن المرأة الهايتية تشارك بشكل نشط في القطاع الاقتصادي كربة بيت ومزارعة وامرأة أعمال ومربية. وتؤكد السياسات الاقتصادية الراهنة على ضرورة استئناف الإنتاج، وتصاحب ذلك

الزراعة وتربية المواشي مما يوفر إمكانية زيادة رأس مال المشاريع الصغرى والمتوسطة الحجم. ويتم اتخاذ خطوات للتصدي للمعدل العالي للأمية بين النساء الريفيات (٦٥ في المائة مقارنة بنسبة ٤٨ في المائة بالنسبة للسكان ككل) ومن بين هذه الخطوات جعل التثقيف ضد العنف عاما في المدارس الثانوية؛ وتشجيع المرأة على المشاركة كمرشحة وناخبة في الانتخابات؛ وضمان توفر إجراءات قانونية ملائمة لضحايا العنف الجنسي؛ وتدريب الشرطة الوطنية في مجال تعزيز احترام حقوق المرأة.

٥٢ - وقالت إن نساء هايتي أصبحن يدركن دورهن ويقمن بتنظيم أنفسهن لإدراج مفهوم المرأة المكافحة في السياق العام لعودة الديمقراطية. ويتم القيام بأنشطة مختلفة لزيادة وعي المرأة كمشاركة في عملية صنع القرارات.

٥٣ - **السيد تشارلس** (ترينيداد وتوباغو): قال إنه تم الوفاء بالالتزامات التي قطعتها حكومته على نفسها بموجب إعلان ومنهاج عمل بيجين وغيرهما من الصكوك الدولية ذات الصلة للقضاء على التمييز ضد المرأة وذلك من خلال التشريعات الوطنية. وبصورة محددة، تم سن قوانين لمنع ومعاقبة العنف ضد المرأة وحماية حقوق المرأة المتصلة بالزواج والأمومة والمعاشرة والصحة والسلامة المهنية. وبالإضافة إلى ذلك، تم في الآونة الأخيرة وضع سياسات وطنية جنسانية وإنمائية وذلك من خلال الوزارة المعنية بالشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل.

٥٤ - وأضاف أنه تم إحراز تقدم هائل في مجالات التعليم والصحة ودعم النساء العاملات. وفاق بصورة متسقة عدد النساء الخريجات من المدارس الثانوية ومن مستوى التعليم الثالث عدد الذكور. ويمكن للمرأة أيضا الحصول على تعويض عن البطالة، ومساعدة مهنية، ومتابعة برامج تدريبية مهنية تستهدف الشباب، في حين أن معظم الخدمات الصحية متوفرة مجانا. وهناك اقتراحات قيد النظر لتأمين ساعات عمل مرنة للنساء، وتوفير مراكز للرعاية النهارية، وأماكن للرضاعة الطبيعية، فضلا عن تمديد الفترة الممنوحة لإجازة الأمومة.

٥٥ - وقال إن الحكومة أوضحت أن اعتقادها بالسلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المشاركة المتساوية للمرأة في عمليات اتخاذ القرارات من خلال إصدار أول قرار من نوعه بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وهو قرار الجمعية العامة ٦٥/٦٩. ورئيسة وزراء البلد هي أول امرأة ترأست مكتب حكومات منطقة البحر الكاريبي، ودفعت إلى الأمام مفهوم ''المرأة كعامل للتغيير''بوصفه الموضوع الرئيسي للكومنولث لعام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، تم عقد منتدى إقليمي حول الموضوع، مما جمع النساء العاملات في السياسة من كل أنحاء نصف الكرة الغربي، وأدى في نهاية المطاف إلى اعتماد توافق آراء بورت أوف سبين حول القيادة التحويلية للمساواة بين الجنسين.

٥٦ - ومضى يقول إن رئيس الوزراء أعلن في الآونة الأخيرة خططا لاستحداث ميزانية تستجيب للمنظور الجنساني وإنشاء لجنة وطنية معنية بالمساواة بين الجنسين تتضمن أصواتا من جميع قطاعات المجتمع. وقد تعززت الجهود المبذولة الرامية إلى تغيير نظام الحكم وزيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية من خلال التدريب على التوعية الجنسانية في الأحزاب السياسية وغير ذلك من آليات إشراك الجهات الأخرى. ومما يتسم بأولوية رئيسية إشراك الفتيان والرجال في الأنشطة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، تلعب وسائط الإعلام الوطنية دورا هاما لتعزيز التفاهم المتبادل والاحترام بين الجنسين. وسوف تواصل حكومته العمل على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إيجاد مجتمع يتم فيه معاملة المرأة كشريك متساوٍ

في التنمية، وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تفعل الشيء نفسه.

٥٧ - **السيدة بويكو** (أوكرانيا): قالت إن حكومتها ترى في عضويتها في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة مسؤولية كبيرة، وعلى هذا الأساس سوف تسعى لكي تنفذ، مع الأعضاء الآخرين في المجلس، سياسات رامية إلى الحد من العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز قيادتهن. وقد أحرزت أوكرانيا تقدما كبيرا نحو تنفيذ صكوك الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفي أعقاب إدراج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون المحلي في عام ٢٠٠٥، تم وضع آليات لإدماج المنظور الجنساني في السياسات التي تنظم التعليم، وجمع البيانات الإحصائية، وأنشطة المجتمع المدني، وممارسات الدولة في مجال الموارد البشرية.

٥٨ - وأضافت أن المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الجارية، بما في ذلك البرنامج الاجتماعي المخطط له لضمان إتاحة فرص متساوية للمرأة. وفي هذا الصدد، قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الأوروبية، وغيرهما من الشركاء دعما أساسيا في هذا المجال. وما زالت هناك حاجة إلى تعزيز حقوق واحتياجات المرأة الريفية والمهاجرة في الإطار القانوني الأوكراني وفي السياسات الإنمائية المحلية.

٥٩ - ومضت تقول إن حكومتها تشجع جميع المبادرات الرامية إلى القضاء على الاتجار بالمرأة والفتاة. وفي هذا الصدد، ترحب قيام مجلس حقوق الإنسان إنشاء الفريق العامل المعني بمكافحة التمييز ضد المرأة في التشريع والممارسة. وقد صدقت أوكرانيا أيضا على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمناهضة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٠. ولا ترى الحكومة أن تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة هما مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بل أيضا جزءا أساسيا من جدول أعمال التنمية، كما يتضح ذلك في خططها لاستضافة مؤتمر مجلس أوروبا المعني بالأنشطة الإنمائية التي تقوم بها الآليات الجنسانية الوطنية في البلدان الأوروبية.

٦٠ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن أفضل طريقة لتحقيق الهدف المشترك للمجتمع الدولي المتمثل في تمكين المرأة هو عندما تركز اللجنة على مجموعة من التحديات التي تمس كلا من البلدان النامية والمتقدمة. وقد استضافت حكومته المؤتمر الوزاري الثالث المعني بدور المرأة في التنمية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. وقد سلّط المشاركون الضوء على أهمية دور المرأة داخل الأسرة ومشاركتها في الحوار بين الأديان، واعتمدوا آلية لتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، معترفين بأن التعاون بين العقول الرائدة في مختلف البلدان أمر ضروري لتحقيق تقدم في هذا المجال.

٦١ - وأضاف أن وفده أحاط علما بتقرير الأمين العام المتعلق بإدماج المنظور الجنساني في العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة (A/66/211) ووجه النظر، كما جاء في التقرير، إلى التقدم المحدود الذي تم إحرازه داخل منظومة الأمم المتحدة. وإن الدورة المرتقبة للجنة مركز المرأة سوف تركز على المشاكل التي تواجه المرأة الريفية وهذا أمر مرحب به. وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، فإن المرأة التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي لا تزال مهملة وهو أمر يتطلب اهتماما خاصا.

٦٢ - ومضى يقول إن حكومته وضعت ميزانية تراعي المنظور الجنساني، واتخذت تدابير لتعميم المنظور الجنساني في آلياتها الوطنية في مجالات السياسات والتنمية من أجل تعزيز المساءلة، وإجراء عمليات رصد وتقييم، وضمان توفر موارد

كافية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في تمكين المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، وضع المركز الرئاسي المعني بالمرأة والأسرة برنامجا إنمائيا معنيا بالمرأة والأسرة يركز على إيجاد فرص العمل وتعزيز الحماية الاجتماعية وإصلاح القوانين واللوائح.

٦٣ - وقال إن مشاركة المرأة في ميادين التعليم والعلوم والتكنولوجيا في البلد ازداد ازديادا هائلا. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن السياسات الإنمائية للحكومة تركز على تعزيز الأسرة، وهو أمر أساسي لتمكين المرأة. وفيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة، شدد على أن الوكالة لا يمكن أن تكون فعالة وتتواصل عالميا إلا إذا اعترفت واحترمت التنوع الديني والثقافي في مختلف المجتمعات، واتبعت نهجا قائما على توافق الآراء. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الوكالة أن تطور بارامترات تضمن التوزيع الجغرافي العادل لبرامجها وموظفيها.

٦٤ - **السيد منيسي** (سوازيلند): قال إن ثقافة بلده تنظر إلى المرأة بوصفها ركنا من أركان القوة في المجتمع. والحكومة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان دون تقويض دور المرأة في الأسرة. وينص الدستور على أن تكافؤ الفرص في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حق من حقوق المرأة. وقد تم إصلاح القوانين للسماح للمرأة بتسجيل ملكية الأرض باسمها كما تم وضع سياسة جنسانية وطنية وخطة عمل في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع إعلان الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ بوصفها فترة عقد المرأة الأفريقية، وضعت الحكومة خارطة طريق لعقد المرأة في أعقاب مشاورات مع نساء في جميع مناطق البلد. وتحدد خارطة الطريق عشرة مجالات عمل رئيسية ذات أولوية، تتضمن التمكين الاقتصادي، والسلام والأمن، وتنشيط حركة النساء الشابات.

٦٥ - وعلى الرغم من التقدم المحرز ما زالت هناك في سوازيلاند مشاكل تتعلق بالبطالة والفقر والجوع وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأشد هذه المشاكل تأثيرا هو على المرأة. وعليه فإن حكومته تقدر المساعدة التقنية والمساعدة المقدمة لبناء القدرات التي يقدمها الشركاء في التنمية، وتأمل زيادة تعزيز هذا التعاون. وبالإشارة إلى أن تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/66/181) شدد على أن مشاركة المرأة الريفية في التخطيط وصنع القرار أمر أساسي لتحسين حالتها الاقتصادية، ويسره أن يفيد بأن سوازيلند وضعت بالفعل عددا من البرامج الحكومية لتسهيل الادخار والائتمانات التعاونية المقدمة إلى المرأة الريفية.

٦٦ - **السيد نتواغا** (بوتسوانا): قال إنه على الرغم من الجهود المحمودة التي تم اتخاذها في كثير من البلدان لتعزيز المساواة بين الجنسين، إلا أن حكومته قلقة لأن فرص المرأة في المناصب القيادة والمشاركة السياسية لا تزال محدودة. وعليه من شأن هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة أن تعمل كقوة هامة لتعزيز تمكين المرأة في كل أنحاء العالم. وقد استخدمت حكومة بوتسوانا الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة كأساس لإصلاح تشريعاتها وإجراءاتها مما أدى إلى زيادة زعامة المرأة في جميع قطاعات المجتمع.

٦٧ - وأضاف أنه تم إنشاء إدارة مكلفة بإدماج المرأة في الأنشطة الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية وتعزيز المساواة بين الجنسين. غير أن الافتقار إلى المهارات والخبرة اللازمين وعدم وجود بيانات مصنفة، فضلا عن الموارد المالية المحدودة شكّل تحديا ملحوظا عرقل تعميم المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الإنمائية للدولة، بما في ذلك وضع ميزانية تراعي المنظور الجنساني.

٦٨ - وقال إن الحكومة لا تزال ملتزمة بتحسين حالة المرأة الريفية، بما في ذلك توسيع نطاق ما يتاح لها من خدمات اجتماعية، وفرص عمل، وتنظيم للمشاريع. وتسعى برامج الدولة إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالتنمية الريفية وبحقوق المرأة من خلال توفير التدريب على المهارات، وتحسين فرص الحصول على الائتمانات، وتعزيز مشاركة المجتمع في الأنشطة المدرة للدخل.

٦٩ - ومضى يقول إن انتشار العنف ضد المرأة مسألة تثير قلقا بالغا. وفي هذا الصدد، عززت حكومته بشكل ملحوظ القدرة على إنفاذ القوانين ودعم حملة الأمين العام المسماة ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة''. وينص قانون العنف المترلي لعام ٢٠٠٨ على توفير أقصى قدر من الحماية من الإساءات إلى الضحايا، كما تم الشروع في عام ٢٠٠٧ في خطة عمل وطنية لإنهاء العنف القائم على الجنس. وحسّن التعاون بين إدارة شؤون المرأة والشرطة عملية جمع البيانات المصنفة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

٧٠ - وأضاف أنه تم أيضا تعزيز التعاون المتعدد القطاعات بين مقدمي الخدمات القانونية والطبية والاجتماعية والنفسية إلى الناجيات من العنف. ولا يزال الموظفون المسؤولون عن إنفاذ القوانين بحاجة إلى برامج لتعزيز قدراتهم، كما يتعين تعزيز نظم الرصد والتقييم من أجل الحصول على بيانات دقيقة. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية.

٧١ - **السيدة دالي** (تونس): قالت إن بلدها منذ استقلاله عمل على وضع إطار تشريعي اجتماعي يكرس حقوق وحريات المرأة وينص على مساواتها مع الرجل في الأسرة وفي المجتمع. وبصفة خاصة يُعتبر قانون الأحوال الشخصية المعتمد في عام ١٩٥٦، الذي وضع حقوق المرأة في مركز يساوي حقوق الرجل، من أحدث القوانين من حيث أنه يعالج قضايا مثل حرية الزواج، ومنع تعدد الزوجات، وإيجاد مساواة كاملة بين الزوجين عندما يتعلق الأمر بالطلاق.

٧٢ - وأضافت أن المرأة التونسية ساهمت في نجاح ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير وتواصل المشاركة في الفترة الانتقالية الديمقراطية وفي صياغة دستور جديد يضمن وصولها إلى تحقيق المساواة الكاملة. وقد اتخذت الحكومة المؤقتة عددا من التدابير لدعم المكاسب التي تم تحقيقها لصالح المرأة، ومن بينها سحب جميع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعتماد تشريع يشترط أن يكون هناك تناوب بين المرشحين والمرشحات في قوائم الترشيحات.

٧٣ - وقبل الانتخابات المقررة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قامت مجموعة من أساتذة الجامعات والخبراء والممثلين عن الحكومة بتنظيم حملات توعية ترمي إلى تلقين ثقافة المواطنة والديمقراطية بين التونسيات. وهناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة في جميع قطاعات المجتمع لضمان الانتقال الناجح إلى الديمقراطية في تونس، يكون فيها للمرأة القوية والقادرة للغاية دور حاسم في بناء المجتمع.

الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد

٧٤ - **السيد كودامـا** (اليابان): قال ممارسة لحق الرد إنه يشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا وقال إن حكومته تعترف بأن ما يسمى بـ ''نساء المتعة في زمن الحرب'' عانين من ألم جسدي ونفسي هائل، ويقدم اعتذاره الصادق إليهن للمساس بشرفهن. وقال إن مسألة التعويضات والملكية والمطالبات قد تم تسويتها قانونا في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع الدول الأطراف في معاهدة السلام مع اليابان فضلا عن المعاهدات والصكوك الثنائية. وفي عام ١٩٩٥، أنشأت حكومة وشعب اليابان صندوقا للمرأة الآسيوية لتسهيل تقديم الدعم إلى ''نساء المتعة'' السابقات،

ويشمل ذلك الإنصاف المالي والمساعدة الاجتماعية. ومنذ نهاية الحرب، واجهت حكومته بصورة مستمرة ماضيها وتفانت خلال السنوات الستين الماضية من أجل تعزيز السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٧٥ - **السيد كيم سو غوون** (جمهورية كوريا): قال ممارسة لحق الرد، إن مسألة ''نساء المتعة'' التي يمكن أن تشكل جريمة حرب لم يتم تسويتها في جميع المعاهدات الثنائية مثل الاتفاق بين اليابان وجمهورية كوريا فيما يتعلق بتسوية المشاكل المتعلقة بالملكية والمطالبات والتعاون الاقتصادي. وعليه فإن حكومة اليابان لا تزال مسؤولة قانونا بشأن المسألة. ووجه النظر إلى تقرير عام ١٩٩٨ للمقرر الخاص المعني بحالات الاغتصاب المنهجي والعبودية الجنسية والممارسات الشبيهة بالرق خلال فترات الصراعات المسلحة التي وأكد التقرير أن المعاهدات التي أشار إليها ممثل اليابان لم تعالج بصفة محددة الاسترقاق الجنسي الذي تمارسه الجيوش. وقد اقترحت حكومته الدخول في مفاوضات ثنائية مع حكومة اليابان لحل مسألة ''نساء المتعة'' وهي على استعداد للدخول في مشاورات حول هذه المسألة.

٧٦ - **السيد كودامـا** (اليابان): قال إنه أوضح موقف حكومته بشأن المسألة ولن يكرره.

٧٧ - **السيد كيم شو غوون** (جمهورية كوريا): أشار إلى أن توصيات هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات، بما في ذلك توصيات لجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٧ ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٩ أكدت على أنه لم يتم بعد حل مسألة ''نساء المتعة''.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.